

مقدمة

اللغة العربية صورة صادقة لفكر الأمة وحضارتها، فهي تنقل لنا فكريا معرفيا ضخما له جذوره الممتدة في أعماق التاريخ، هذا الفكر الذي اتصف بالتدفق المتجدد دوماً، وهي خصيصة اكتسبها من عمق اللغة وبلاغة أبنائها. فالتراث اللغوي الأصيل شغل كثيراً اهتمام الباحثين ووجد أهدافهم الرامية إلى قراءة نقدية علمية.

فالعودة إليه تدفعه نوايا طيبة للانتظام فيه، وهي أيضاً رحلة نحو الهدف الذي يثري واقعنا اللغوي، ويرفع من أسلوبنا في النقد، فنحول هذا التراث من أداة للتباهي والتفاخر إلى أداة للمعرفة والعلم. ومن أجل ذلك كله دعا كثير من الباحثين واللغويين إلى وضع النحو العربي على بساط البحث، وعرضه على محك النقد العلمي البناء. فهؤلاء مفكرون أفاضوا نذكر منهم إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وتمام حسان، إذ كان هاجسهم أن يعيدوا اللغة إلى سابق عهدها ليجعلوا منها أداة معرفية حقة.

وعلى سمت هؤلاء طرقت باب القراءة النحوية من منظور دلالي لأستخلص لنفسي منهجاً نقدياً أدرك من خلاله رغبتني في كشف أسرار النظام النحوي وذلك عبر التعرض لمختلف المحاولات التي أسهمت في إعادة الوجه الحقيقي للنحو بدرء التعليقات والتمحلات التي صيرته إلى شباك معقدة وقوالب جامدة .

ولا شك أن فهم التراث اللغوي العربي يحتاج إلى عقلية مبدعة وذهنية وقادة تضاهي فكر الخليل وسيبويه ومن نحا نحوهما، والغاية في ذلك هو توحيد النظرة وتعميق المنهج وتنظيمه وتأسيس النقد لنترفع إلى فهم النص وفك شفراته ووضع حدود ومعالم يسير فيها و يبرز من خلالها.

إن النحو بهذه النظرة المتأنية والصحيحة يمثل روح اللغة وقلبها النابض، فنسعى من خلاله إلى تحريك أدوات البحث في كل الاتجاهات. ومن ثم فإن البحث الموسوم

ب: "الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة - دراسة تحليلية نقدية". يحاول الإجابة

عن جملة من الإشكالات منها :

ما ميزة الأحكام النحوية عند النحاة ؟ وما طبيعتها عند علماء البلاغة والتفسير
و الأصول ؟ وما المنهج الذي سلكه هؤلاء و هؤلاء ؟ وما هي المعالم الدلالية للنحو
العربي؟ وهل يمكن الاجتهاد في دراسة النحو من منظور دلالي؟ وما السبيل المؤدي
إلى ذلك؟

وانطلاقاً من الإجابة عن هذه التساؤلات التي تدفع البحث إلى مسلك الحكم
الموضوعي، والتقييم الشامل في ضوء النظر اللغوي دون إنكار فضل المتقدمين من
أئمة النحو، لأنهم بلغوا الغاية التي أموا.

وبمقابل هذا فإن الباحثة تحاول البحث -على قلة زادها المعرفي- في أصول
النحو وأحكامه، وتتبع مسالك الأولين في نظرتهم المنهجية والموضوعية التي تقوم على
القياس والتعليل ورصد النتائج التي يتوصل إليها عن طريق وصف طرائق العرب في
كلامهم، واستقراءهم لقواعد النحو، دون أن يتسرب إلى هذا البحث أثر التقليد لبعض
الأطروحات المقدمة لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، إذ لم أعر على موضوع شبيهه
لموضوع البحث. فيما اطلعت عليه في المكتبات الجامعية داخل الوطن أو خارجه، إلا
بحثاً واحداً قدم لنيل شهادة الماجستير بجامعة محمد منتوري- بقسنطينة سنة 1991م
الموسوم بـ "طبيعة الأحكام النحوية في شرح المفصل لابن يعيش- للطالب: الشافعي
بديار، إشراف الدكتور عبد الله بوخلخال.

إن مشروع هذه القراءة النقدية لم يكن وليد الصدفة، أو مجرد رغبة مبدئية في
البحث اللغوي، وإنما منشأ الفكرة يعود إلى مرحلة الماجستير، إذ تكونت عندي جملة
من الاستفهامات منها: ما علاقة النحو بالمعنى؟ وإن كانت هناك علاقة فما تفسير بعض
الأحكام النحوية التي لا تقيم للمعنى وزناً؟ وكيف نفسر تعدد الوظائف النحوية للباب
الواحد.؟

فهذه الطروحات تدعو بإلحاح إلى معاودة النظر في الحكم النحوي، ومن ثم يمكن

إجمال أسباب اختيار الموضوع في النقاط الآتية:

1. الوقوف على أهم الأحكام التي توصلت إليها المدارس النحوية على اختلاف

اتجاهاتها، ثم كشف سر الخلاف النحوي بينها.

2. تحديد الآراء التجديدية في النحو، وما مدى قيمتها في خدمة النحو؟.

3. ما هي مساهمات المدارس الدلالية الحديثة في بعث النحو؟. وإلى أي مدى يمكن

الارتكاز على النظريات الغربية لدراسة اللغة العربية؟.

اعترى البحث جملة من الصعوبات لعل أهمها:

سعة الموضوع وامتداد أطرافه بين الدراسات العربية القديمة والدراسات الحديثة، ثم

الجمع بين ما قيل في نظريات النحو وتوظيف النظريات الدلالية لضبط الأحكام النحوية

وتوجيه البحث نحو المسار اللساني.

وقد حاولت استفراغ الجهد قصد استئناف النظر في ما قيل في أصول النحو،

ومراجعة النظرية النحوية العربية والوقوف على جوانبها الخفية وكشف مجاهلها.

فكانت هذه الدراسة قائمة على مناهج علمية. يأتي في المرتبة الأولى المنهج التاريخي

ثم الوصفي التحليلي؛ فالاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي لأنهما الأنسب لمثل

هذه الدراسات النقدية ويقومان أيضا بإضاءة جوانب البحث الغامضة، ليقف المنهج

التحليلي عند حدود الظاهرة.

هذا وقد استند البحث إلى مناهج أخرى مدته بأنجع الوسائل وأدقها للوصول إلى

تحقيق نتائج أفضل نحو: المنهجين الوظيفي والتداولي اللذين وجدا طريقهما إلى بسط

نفوذ الدراسة الدلالية الحديثة في الفصلين الرابع والخامس.

أما تصميم البحث فهو كالآتي:

يقسم البحث إلى مقدمة ومدخل وخمسة فصول وخاتمة.

يرتبط الفصل الأول بالموضوع الرئيس للبحث، وهو الأحكام النحوية عند النحاة؛ هذه

الأحكام التي أتينا على أهم المسائل فيها نحو: أقسام الكلم، العلامة الإعرابية، العامل،

والعلة. ثم الوقوف على أجزائها، وتتبع اتجاهات النحاة فيها، ورصد مناهجهم لوضع الحكم النحوي واستخلاص النتائج التي ظلت إلى أمد بعيد وجهة الباحثين وغايتهم المرجوة.

أما الفصل الثاني فقد اتجه إلى تحديد الدراسات النحوية وأحكامها عند علماء البلاغة والتفسير والأصول. فقد تم التركيز على أهم المسائل النحوية من نحو: الإسناد والاستفهام، والأمر، والنهي. والشرط، إذ قيدت بباعث دلالي يدفعه المقصد في إنتاج النص وفهمه.

وبناء على طبيعة الدراسة الأصولية، فإن البحث توجه إلى تحديد شبكة من الفهم العلائقي في معالجة القضايا النحوية.

أما الفصل الثالث فمعقود أساسا لعرض اتجاهات النحو العربي التي ارتبطت بمحاولات "ابن مضاء" الذي نقد النحاة لاهتمامهم بالعلل وتأويل النصوص وتوجيهها توجيهها نحويا يتماشى واعتقاداتهم، فقد تجلت ثورته في إلغاء العامل و بابي التنازع والاشتغال، وإلغاء العلل الثواني والثالث والقياس.

امتدت هذه المحاولة مع امتداد التفكير النحوي إلى العصر الحديث لتلقى السند والدعم من قبل باعث النحو ومجده في القرن العشرين، "إبراهيم مصطفى" الذي سهر على رصد التراث النحوي والوقوف عند ما لحقه من نقص أو ضمور.

فَوَضَّعُ كتاب "إحياء النحو" أسهم في إعادة بعث النحو بمنهج جديد ورؤى حديثة اتسمت بملامح الرفض لأي أثر فلسفي في النحو، وإلغاء نظرية العامل، ودعا إلى الاهتمام بدراسة الجملة وإبعاد التقدير المفرط والمخل بالمعنى، كما اهتم بالحركات الإعرابية و التبويب النحوي.

ويمضي البحث في هذا الفصل إلى تتبع جوانب التجديد عند أعلامه المحدثين من خلال

مؤلفاتهم التي تبدو للوهلة الأولى أنها تشع بالتجديد؛ فهذا شوقي ضيف في كتابيه:

"تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا" يبدي تحمسا لمثل هذا العمل التنظيري الهام.

أما تمام حسان فقد وقف على ما يمكن تعويض العامل النحوي عنده، فجاء بفكرة تظافر القرائن التي هي من وضع النحاة قديما نحو ابن الحاجب، حيث مضى يستثمرها في الحقل المعرفي الذي انطلق منه المخزومي. فالنظرة عنده صارت استراتيجية ترمي إلى مراجعة المفاهيم والمصطلحات النحوية. وقد التمسنا الدقة العلمية للوصول إلى قراءة واعية لنحو المخزومي وتمام حسان لمعرفة التعديلات الجوهرية والاجتهادات المختلفة في الأصول والفروع.

أما الفصل الرابع فقد اتجه إلى التطلع إلى النظريات الدلالية الغربية. ودورها في خدمة النحو بدءا بنظرية سوسير التي لامست أبعادا كثيرة في النحو. ثم التعرض لبعض النظريات الوظيفية التي درست التركيب ودعت إلى الاهتمام به من نحو نظرية أندري مارنتيه (André martinet) الوظيفية ونظرية التكافؤ لليسيان تنيار (Lucien ténier) فقد حققت هاتين النظريتين بعدا دلاليا وآخر تركيبيا في دراسة الأحكام التركيبية من نحو: عمل الفعل، والتعدية، والإسناد، وعناصر الجملة الإيجابية والاختيارية.

أما النظرية التوليدية التحويلية فقد دعت إلى ضرورة التعليل في عملية التحليل، مثلما اهتمت بالعامل باعتباره يقوم على تفسير البنيتين السطحية والعميقة؛ لأن البنية العميقة تقتضي فهم العلاقات باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير.

فمجال توظيف هذه النظرية لم يكن مطلقا، بل وفق بعضها ورد بعضها الآخر من نحو البنية الشرطية التي لا تتوافق مع ما تدعو إليه النظرية من قضايا تحليلية وتفسيرية.

ويتجه الفصل الخامس إلى جمع كل الطروحات والنتائج التي توصل إليها البحث

في الفصول الأربعة، ليجد الجانب التطبيقي طريقه إلى توظيف الملامح النظرية عند

النحاة العرب القدماء والمحدثين وكذا بعض ما توصل إليه علماء الأصول من نتائج تمت بالصلة إلى النحو والدلالة دون إهمال ما جادت به النظريات الدلالية الغربية من أحكام تركيبية. وذلك كله من أجل تبويب وظيفي دقيق.

أما الخاتمة فقد رصدت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وفي الأخير فإني أتقدم إلى أعضاء لجنة المناقشة بخالص الشكر وعظيم الامتنان عرفانا بفضلهم في قراءة البحث وتوجيهه.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يسدد الخطأ، ويحقق الرجاء، إنه سميع مجيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.